

ببعضها البعض إرتباطاً وثيقاً ، وتتجمع كلها في جهاز مركزي واحد له هدف مشترك . وما لا شك فيه أن تلك أول نظرة إلى المدينة (المجتمع) تتميز بالشمول ، وتتميز بالتعبير عن الحياة المشتركة والتعاون الوثيق والهدف الجماعي . ومن ثم فإن أفلاطون بنظرته هذه قد أوضح الضرورة الاجتماعية التي تجعل من المدينة أو (الدولة) أول تنظيم اجتماعي وسياسي تدعو إليه الطبيعة البشرية . ذلك أن الدولة وحدة جماعية أو مجموع منظم من الناس ، دعائمه إنسجام الرغبات الخاصة والإرادات الفردية وتوازن الميول والمصالح الذاتية ، ومن الضروري أن تكون لها أرضاً معينة تقوم عليها ، ولها مواردها المالية ونظمها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وتخضع لسياسة موحدة وتسعى وراء هدف عام مشترك .

وفي هذا ، أي في نشأة الدولة (المجتمع) يقول أفلاطون « إنني أرى أن الدولة تنشأ لعجز الفرد عن سد حاجات نفسه بنفسه وإفتقاره إلى معونة الآخرين . ولما كان كل إنسان محتاجاً الى الاعتماد على معونة الأغير في سد حاجاته ، وكانت حاجات كل إنسان كثيرة لا تقع تحت حصر ، لزم أن يتجمع عدد أجزل منا ، من صحب ومساعدين في مستقر واحد يعيشون فيه . وقد أطلقنا على ذلك المجتمع اسم « مدينة » أو « دولة » . ونواة كل مدينة التي تنمو منها هي أربعة أو خمسة من الرجال ، يزداد عددهم تدريجياً ، ويتكاثرون الى أن يبلغ سكان المدينة عددا غير معين من الناس ، يتخصص كل منهم في فن أو مهنة أو حرفة معينة ، ويكون من بينهم الحكام وهم حراس المدينة » .

هذه الوحدة الاجتماعية لا تتحقق وحدثها الروحية في مجتمع يسرق بعض أفراده البعض الآخر ، أو تظني مصالح جماعة منه على مصالح جماعة أخرى ، بمعنى أن (الحاجة الإنسانية) هي أساس تلك الوحدة الاجتماعية أو بالأحرى هي أساس ذلك النظام الاجتماعي الذي يتجسد في المجتمع . ومن ثم فإنه من الضروري أن يحقق المجتمع إشباعاً كاملاً لأفراده ، وفي

حاله عدم كفاية الإشباع يتعاون الأفراد في مجهود جماعي يحقق لهم الإشباع المادى والروحي .

ويحدد أفلاطون وظائف الدولة بأنها ثلاثة هي : الإنتاج والدفاع ، والإدارة وهذه القوى أو بالأحرى هذه الوظائف الثلاثة تتشابه مع القوى الثلاثة في النفس الإنسانية وهي : القوة الشهوانية ومركزها البطن والقوة الغضبية أو قوة النزوع ومركزها القلب ، والقوة الناطقة أو القوة الفكرية ومركزها الرأس . . ويربط أفلاطون بين كل وظيفة من وظائف الدولة والقوة التي تماثلها ثم يحدد من يقوم بكل وظيفة من تلك الوظائف .

إذ يقول أفلاطون إن « في الدولة ثلاث قوى متميزة . هي : المفكرة ، المنفذة ، والمنتجة . يقابلها في الفرد ثلاث قوى متميزة هي : القوة العقلية ، ووظيفتها القيام بعمل يشبه عمل « حكام » الدولة في مملكة النفس أى أن عملها يتعلق بالحكمة . والقوة الشهوية ، وتقوم مقام الشجاعة في الدولة وتساعد الحكومة ، كما يعاون « المساعدون » الحكام . ومتى إقترنت هاتان القوتان بالموسيقى والرياضة ، نتجت القوة الغضبية وهي حقيقة الذهن الطبيعية . وكما أن الدولة تكون عادلة إذا التزم كل من أقسامها الثلاثة عمله الخاص ، كذلك يكون الفرد عادلا إذا التزم كل قسم من أقسام العقل عمله الخاص .

اعتبر أفلاطون ضرورة الحياة هي الدافع الجوهرى لقيام المجتمع ، ومن ثم فإنه من الضرورى وجود طبقة تتحلى بالرغبة في العمل ، بمعنى أن وظيفتها تقوم على تحقيق الحاجات الأساسية والرغبات الخاصة ، أى القيام بالعمل في المجالات الإنتاجية . أى أن وظيفة هذه الطبقة تشبه وظيفة (القوة الشهوانية) في النفس البشرية .

وإذا كانت ضرورة الحياة هي الأساس لقيام المجتمع ، فإنها وحدها لا تكفى لقيامه ، ومن الضرورى أن توجد بجوارها ضرورة الدفاع عن أعضاء هذا المجتمع والزود عن حياضه ، ومن ثم فإنه من الضرورى وجود

طبقة اجتماعية وظيفتها أكثر من الطبقة الأولى حيوية وأرقى عاطفة وتتميز بالشجاعة وإحتمار المخاطر في سبيل حمايه كيان المجتمع ، هي طبقة المحاربين ، وهي تشبه (القوة الغضبية أو قوة النزوع) في النفس البشرية .

وبجوار ذلك فإن (المدينة الفاضلة) من وجهة نظر أفلاطون ، تحتاج بجوار ضمان سبل العيش ووسائل الدفاع ، تحتاج إلى أن تحكم نفسها ، بمعنى أنه من الضروري قيام طبقة وظيفتها وضع التشريعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، والإشراف على تنفيذ تلك التشريعات ، هذه الطبقة هي طبقة الحكام والرؤساء وخصائصها فضيلة الحكمة ، وهي تشبه في المجتمع (القوة الناطقة) أو (القوة العقلية) في النفس البشرية ووظيفتها القيام بعمل يشبه عمل (حكام) الدولة في مملكة النفس .

يستخلص من هذا أن أفلاطون يتطلب في طبقة الإنتاج أن تكون فضيلتها التعفف والإعتدال ، وأن تكون فضيلة طبقة المحاربين هي الشجاعة والمخاطرة وطبقة الحكام فضيلتها الحكمة والحزم . حتى إذا توافرت تلك الفضائل ، توافرت للدولة حالة النظام والتناسب التي تتحقق فيها (العدالة) كما تتحقق الفضيلة في النفس الإنسانية ، بمعنى أن العدالة وإن كانت ليست فضيلة رابعة ، على إعتبار أنها تنشأ في جو المجتمع ، فإنها تنشأ كما تنشأ الفضيلة من مقومات النفس البشرية . ولا يكفى أفلاطون بذلك ، وإنما يؤكد أن هذا التقسيم الطبقي هو تقسيم طبيعي أقامته الطبيعة وحددت وظائفه وعينت عناصره ، بمعنى أن طبقة الحكام من الذهب الخالص وطبقة المحاربين من الفضة ، وطبقة العاملين من الحديد وبقية المعادن المائلة .

وعلى هذا يؤكد أفلاطون إنقسام المجتمع إلى ثلاث طبقات متميزة بحكم الطبيعة . ويرى أن لكل طبقة من هذه الطبقات الثلاث وظيفة هيأتها الطبيعية لها ، وخصتها بها بحيث لا ينبغي لها أن تتدخل في عمل الطبقة الأخرى . ويرتب على ذلك أن تختص الطبقة الممتازة في المجتمع بالحكم ولا يشاركها فيه أحد من الطبقات الأخرى ، وخاصة الطبقة المنتجة ، لأنها

لا تملك الحكمة ولا التربية ولا التعليم الذي يهبها للاشتراك فيه ، ومن ثم نراه يخص كل طبقة من هذه الطبقات الثلاث بفضيلة تناسب طبيعتها - كما سبق أن أوضحنا ذلك - في حين يختص الحاكم بفضيلة الحكمة « ويختص الحراس بفضيلة الشجاعة ، يقول إن فضيلة الطبقة المنتجة من الشعب هي في التزامها العفة أو الاعتدال لكي تعنى بتنظيم ملذاتها وإنفعالاتها ، وبحيث تتحكم دائماً في شهواتها .

ومن هنا فإن هذه الفضائل الثلاثة هي الشروط الواجب توافرها في طبقات الشعب لكي تتوفر العدالة في الدولة . وبناء على ذلك فإن تعريف العدالة يتلخص في أداء كل فرد في المدينة « الدولة » للوظيفة التي هيأته الطبيعة لها ، وإلزامه بالفضيلة المناسبة لطبقته ، وعلى العكس من ذلك يكون الظلم والشر ، حين يتعدى أحد الأفراد أو الطبقات على عمل غيره ، حيث يؤدي ذلك في نظر أفلاطون إلى ضياع العدالة ، لاسيما عندما يشارك خالص النعل أو صانع الأقتال أو النجار . . . في عمل الفيلسوف الحكيم الذي له وحده حق الحكم . وواضح أن أفلاطون هنا يهدم جانباً أساسياً من جوانب الحكم الديمقراطي في عصره ، بل وفي كل العصور .

ولم يكتف أفلاطون بذلك ، وإنما أكد في إحدى محاوراته على لسان سقراط إعتبره لاشترك قوى الشعب العاملة في الحكم نوعاً من القوضى حيث قال « إذاً فالتعدى على أعمال الغير - أي أعمال الفلاسفة - واختلاط طبقات المجتمع الثلاث ، ليس في الواقع إلا القوضى بعينها والدمار . بل هو جريمة لا شك فيها . وعلى الجملة ، يجب أن يقصر كل امرئ همهم على عمله الذي يحسنه ، لا في الحكومة فقط ، ولكن في كل شؤون الحياة ، ويجب ألا يتدخل الإنسان في شؤون الناس الآخرين لكي يدبر العالم وشؤونه الخبراء وأهل الاختصاص .

وتقوم نظرية أفلاطون هذه فيما يتعلق بفئة الفلاسفة وتميزهم بالطبيعة على بقية فئات المواطنين ، على أساس أنهم فئة خاصة من بني الإنسان ،

وهي حاسة لا توجد لدى غيرهم من الناس وهي حاسة إدراك الحقائق العامة والمقولات المحضة . وأيضاً على أساس عدم توصلهم إلى هذه الحقائق عن طريق الملاحظة أو الاستنباط ، وإنما يتوصلون إليها عن طريق الإلهام والإشراق . فهم يلهمون هذه الحقائق إلهاماً ، وتشرق عليهم إشراقاً ، وتفيض عليهم عفواً من غير جهد ولا عناء . وأصل ذلك ما ذهب إليه من أن النفوس قبل إتصالها بالأبدان كانت تعيش في « عالم المثل » وقد أتيح لها وهي في هذا العالم إدراك كثير من الحقائق العامة ، ولكنها بعد أن اتصلت بالأبدان نسيت معارفها الأولى ، غير أنها في أبدان الفلاسفة ، وهم الذين خصوا بالجاسة السالفة الذكر التي تستطيع أن تتذكر هذه المعارف ، إذ مر بها في هذا العالم المادى ما يثير حقائقها ويدعو إلى إستعادتها . ولا تحدث لديها هذه الإثارة وهذه الاستعادة عن طريق الملاحظة أو الإستنباط ، وإنما يحدثان عن طريق الإلهام والإشراق (١) .

ولا ريب أن أفلاطون بهذه النظرية قد أوضح إتجاهاً مثالياً أكد إنصرافه عن واقع مجتمعه الذي أعلن فيه مبادئ تقدمية في السياسة والحكم . فقد أخذت الديمقراطية في عصره بمبدأ إختيار الحكام والقضاة بالانتخاب وبالإقتراع إمعاناً منها في المساواة بين جميع أفراد الشعب ، سواء أكانوا أغنياء أم فقراء . وأخذت أيضاً بمبدأ التصويت العام في الأمور العامة ، فاحترمت رأى الأغلبية العددية في كل الأمور . ومعنى ذلك أن أفلاطون كان موقفه عكس ذلك ، حيث إعتبر رأى الأكتريية وتدخلها في السياسة والحكم مضدراً من مصادر الفوضى ، ذلك أن العدالة عنده تقضى بأن ينخصص للحكم طبقة ارسقراطية لها بالطبيعة مواهب الحكمة والشجاعة التي لا تتوافر عند باقي أفراد طبقات الشعب . وهي الصفوة من طبقة الحراس . أما الديمقراطية « التي بلغت ذروتها في الانتخاب بالقرعة » على إعتبار أن جميع الناس متساوون ، فقد إعتبرها مرضاً أساسياً .

(١) الدكتور على عبد الواحد وانى : مذكرات في علم الاجتماع : مطبوعة

بالإستئسل ، مؤسسة الأنوار للطباعة والنشر : الرياض ١٣٩٨ هجرية صفحة

وأكد أن هذه الطبقات وإن كانت من طبائع مختلفة ومعادن متباينة ،
فإنها ليست منفصلة اجتماعياً ، ولكنها مرتبة ومتناسكة ومتكاملة اجتماعياً ، وهي
في مجموعها تشكل وحدة اجتماعية دعائمها الفرد ، الذي تفرض عليه الحياة
الاجتماعية أن يقوم بالوظيفة التي يحددها جهاز الدولة .

نخلص من هذا إلى أن المدينة (الدولة) الفاضلة كما يراها أفلاطون تشكل
وحدة اجتماعية عناصرها الأفراد الأحرار المتساوون ، ولكل منهم وظيفته
الاجتماعية التي يمارسها طبقاً للتشريعات العادلة التي تضعها طبقة الحكام ،
فإن هؤلاء كما تربطهم أوامر الأخوة ، نجد أن وظائفهم تتكامل بحيث تنجز
مهام وظائف الطبقات الاجتماعية الثلاث . يضاف إلى ذلك أن طبقة الحكام
طبعت على حب العلم والفلسفة ، ومن ثم لا يصدر عنها إلا كل ما هو عادل
وفاضل . وعلى أهل تلك المدينة الفاضلة أن يمارسوا حياتهم الاجتماعية في شكل
أمره واحدة دعائمها العدالة ورائدها تحقيق الرفاهية والتحلي بالصفات
الفاضلة ، والبعد عن طلب الملاذ أو متع الحياة أو الإسراف في طلب المال .
ولا يتخذون من الحرب ذريعة لتحقيق أطاع غير مشروعة .

٢ - النهضة الاجتماعية في مدينة أفلاطون :

لم تكن المجتمعات في عهد أفلاطون متناسكة ومنظمة ، وإنما كانت
مضطربة وبعيدة عن الاستقرار الاجتماعي ، ويرجع ذلك من وجهة نظره
إلى قصور في تكوين العناصر الضرورية لقيام الوحدة الاجتماعية . وقد بحث
أفلاطون عن علاج لذلك ، ووجد في التربية الاجتماعية للصغار باعتبارهم
كأقراص الشمع يمكن تشكيلهم طبقاً للمواصفات المطلوبة . حتى يمكن الحصول
على طبقة الحراس (أي طبقة الحكام وطبقة المساعدين أو الجنود) باعتبارهم
أهم طبقات المجتمع ، وعلى جهودهم تتحقق السعادة الاجتماعية . ومن هنا فإنه
عن طريق التربية الاجتماعية السليمة يمكن الكشف عن ملكات المتنازعين
من الأطفال وتعهدهم بالتربية لتحويل قدراتهم الفطرية إلى استعدادات مهنية
تتفق مع متطلبات الدولة .

ولهذا يرى ضرورة إشراف الدولة على شئون التربية لجميع المواطنين ،
بمعنى أن تتسلم الدولة الأطفال من أمهاتهم عقب ولادتهم ، وتعهد بهم إلى
مربيات عموميات ، أى موظفات فى الدولة للقيام بحضانة ورعاية هؤلاء
الأطفال . ومن ثم ينشأ الأطفال فى دور الحضانة العامة هذه ، لا يعرفون
آباءهم ولا أمهاتهم . وعندما ينتهون - فى سن السابعة - من الحضانة يفصل
الأطفال الذين يدل إختبارهم على أنهم لا يصلحون لغير الأعمال الجسدية ،
أى الأعمال التى تدخل فى نطاق الصناعة والزراعة وما يتصل بهما . وهؤلاء
يكتفى فى تربية كل منهم بأن يؤخذ بشئون المهنة أو الحرفة التى سيزاولها
فى مستقبل حياته .

هذا ومن أهداف التنشئة الاجتماعية لدى أفلاطون ضرورة التمييز بين
الأحداث الذكور والإناث وإختيار الذين يتميزون بالتكامل الجسدى والقوة
البدنية والذين يتوافر لديهم الاستعداد للقتال وتزويدهم بالتربية البدنية
والرياضية لزيادة قواهم الطبيعية والحفاظة عليها . يضاف إلى ذلك ضرورة
تزويد هؤلاء بقدر من الآداب والفنون وغرس حب الفضائل وقواعد الدين
التي تقوم على الإيمان بوجود الله والتسليم بعدالته عن طريق النصيح والإرشاد ،
على إعتبار أن كل تربية لا تقوم على أساس دينى تربية ناقصة .

هذه التربية تستمر مع البنين والبنات حتى الثامنة عشرة من أعمارهم ،
ثم يوجهون إلى مزاولة التدريب للعسكري طوال عامين كاملين . ومن يثبت
إمتيازه منهم يستأنف الدراسة والبحث لمدة عشر سنوات فى أربع مجالات
دراسية هى : ^{الرياضيات} الرياضيات ، ^{الفلك} الفلك ، ^{الموسيقى} الموسيقى ،
العقلية وتورث صاحبها القدرة على الغوص فى المعانى المجردة وتساعد على
« إشراق » الحقائق وتجليها ، وكذلك دراسة الهندسة ، ^{الفلك} الفلك ، ^{الموسيقى} الموسيقى
لتزويدهم بخلفية علمية تدفعهم إلى حب الفلسفة والحكمة . فقد كان نظام
التعليم فى العصور الوسطى قريباً جداً من المقررات الدراسية فى « الجمهورية »
حيث قسمت العلوم فى العصور الوسطى إلى مجموعة رباعية Quadrivium

تكون من الحساب ، الهندسة ، الفلك ، والموسيقى أما الجدل الذي جعله أفلاطون الهدف الرئيسي من الفلسفة فقد اختلف وصفه في دائرة معارف العصور الوسطى ، إذ وضع مع الخطابة والنحو ، ضمن المجموعة الثلاثية Trivium .

وعندئذ يتم اختيار أصحاب الاستعداد الفلسفي من الذكور والإناث ليعكفوا طوال خمس سنوات على دراسة الفلسفة والمنطق وإجادة البحث عن حقائق الأشياء وفي نهاية ذلك تكون أعمارهم قد وصلت إلى الخامسة والثلاثين . وعندئذ تسند — إلى الممتازين منهم — الوظائف الحربية والإدارية إلى أن تصل أعمارهم إلى الخمسين . وهنا يتم إختيار الممتازين منهم في الأعمال الإدارية والحربية لترقيتهم إلى مرتبة الحكام وإسناد الوظائف الرئيسية إليهم لوصولهم بمقاييد الحكم إلى مرتبة الفلسفة الخالصة ، على حين أن طبقة الجند تشكل ممن يتخلفون أثناء تلك المراحل التربوية .

والحكام في الدولة الأفلاطونية — وهم يقسمون إلى (حكام بالمعنى الحقيقي) وإلى (مساعدين) وهم الجنود — يشغلون مركزاً جليلاً . ولا بد لهم — من أجل القيام بوظائفهم على أكمل وجه — من مزيج من المزايا والصفات ، إذ من الضروري أن يجمع الحاكم في نفسه الفلسفة ، والشجاعة ، والسرعة ، والقوة ، فيكون شجاعاً بالنسبة للأجانب .. ولطيفاً بالنسبة للرعية ، ويجب أن يتعلم ويتربى للوصول إلى هذه الأهداف على أسس المنهاج التربوي السالف الذكر .

والربية والتعليم هما من الأسباب الرئيسية في إيجاد الحاكم الصالح ، غير أن التعليم . حتى وإن تمشى مع المبادئ التي خططها أفلاطون — لا يكفي لأن ينتج الحاكم الصالح ، وبالتالي يجب الاحتياط من أن يصبح الحكام ، وهم أقوى من الرعية ؛ خطراً عليهم ؟ أفلا يصبح أن يصير هؤلاء وحوشاً ضارية تفرس الرعية بدلا من رعايتها ؟ ألا يمكن أن تهجم الكلاب التي رباها الرعاة للحراسة على الأغنام بدلا من الذئاب ؟

إن الحل لتلك المشكلة وجده أفلاطون في شيوع الملكية . ولكي يحول دون تسرب الفساد إلى الحكام . ولكي تتوافر لديهم أعظم الخصائص : الحنان واللطف – نحو رفاقهم ونحو الذين يحكمونهم . يجب أن يترفعوا عن زخارف الحياة ، فلا يكونوا كغيرهم من الناس ، يتعشرون في شئون الدنيا وشجونها . . . ويعبر أفلاطون عن ذلك بقوله :

والآن دعنا نبين طراف حياتهم وسكنهم إذا أريد أن يكونوا على ما ذكرت من الأوصاف : فيجب أن لا يمتلك أحدهم عقارا خاصاً ما دام ذلك في الإمكان ، وأن لا يكون لأحدهم مخزن أو مسكن يحظر دخوله على الراغبين ، ويجب أن يكون طعامهم أقل مما يتطلبه الجنود الشجعان المدربون . الذين يتحلون بفضيلتي الشجاعة والعفاف ، ويجب أن يوافقوا على أن يتقاضوا من الرعية أجره سنوية معينة لقاء خدمتهم ، تكفيهم دون أن يفيض منها شيء أو تقصر دون سد حاجاتهم ، ويجب أن يعيشوا كالجنود في الثكنات على الموائد المشتركة ويجب أن يعلنوا أن الآلهة إكتنزت في نفوسهم ذهباً وفضة سماويين ولذلك فلا حاجة فيهم إلى الركاك الترابي ، وعار عليهم أن يدنسوا بضاعة الآلهة الأبدية بالذهب للفاني . ذلك لأن هذا المعدن الأرضي كان مصدراً لكثير من الشرور ، بينما الذهب السماوي ظل بعيداً عن الفساد . وهم وحدهم من بين كل رجال المدينة ، مستثنون من مس الفضة والذهب فلا يدخلونهما تحت سقفهم ولا يحملونها ، ولا يشربون بكثوس صنعت منهما . وبذلك يصونون أنفسهم ودولتهم . ولكنهم إذا امتلكوا أراضي ويوتا ومالا ، ملكاً خاصاً ، صاروا مالكيين وزراعا عوض كونهم حكاما . فيصرون سادة مكروهين ، لا حلفاء محبوبين ، ويصبحون مبغضين ومبغضين ، يكاد لهم ويكيدون ، فيقتضون الجانب الأكبر من حياتهم في هذا العراك ، وخوفهم العدو الداخلي أكثر جدا من خوفهم العدو الخارجي ، وفي حال كهذه يرمون بأنفسهم ويسرون باللولة إلى الدمار (١) .

(١) س ٤١٦ - ٤١٧ من الجمهورية .

(هـ) أرسطو :

أرسطو (٣٨٤ - ٢٢٢ ق - م) كانت فلسفته متأثرة بفلسفة أستاذه أفلاطون ورد فعل لها معاً وقامت آراؤه الاجتماعية أيضاً على أصول فلسفته وانسجمت معها ، وهي أقل إندفاعاً وتهوراً من آراء أفلاطون . إذ كان أرسطو أكثر تلمساً للحياة الواقعية وأشدّ اعتماداً على التجربة النظرية بوجه عام سواء في بحوثه الاجتماعية أو في بحوثه الفلسفية . وقد أثرت فلسفته في السياسة بطريق غير مباشر . حيث كان من بين تلاميذه الذين تشبعوا بأرائه وعملوا بها الإسكندر المقدوني . هذا ولم يلجأ إلى الخيال ليستنبط منه آراءه مستخدماً المنهج العقلي مثل أفلاطون . ولذلك جاءت آراء أفلاطون بعيدة عن الواقع ، ولا سبيل إلى تحقيقها ، على حين كانت نظريات أرسطو قائمة على ردّ المركب إلى عناصره غير القابلة للتحليل ، على إعتبار أن الرجوع إلى أصول الأشياء وتنبع تطورها هو الأسلوب السليم لدقة ملاحظتها (١) . ولقد جاءت نظريات أرسطو الاجتماعية في كتابه الرئيسي (السياسة) ومن أهمها :

- نظرية نشأة المجتمع .
 - نظرية الرق .
 - نظرية قيام التورات .
 - نظرية قيام مجتمع فاضل على غرار مدينة أفلاطون .
- ويمكن مناقشة تلك النظريات الاجتماعية على النحو التالي :

١ - نظرية أرسطو في نشأة المجتمع :

من أول الموضوعات التي تناولها بالدراسة ، موضوع تكوين الجماعات السياسية ، أي الجماعات الاجتماعية . وقرر أن الأسرة هي أول وحدة

اجتماعية ، باعتبارها أول اجتماع تدعو إليه الطبيعة البشرية . بمعنى أن هناك حاجة أولية تتطلب اجتماع كائنين لا غنى لأحدهما عن الآخر وهما الرجل والمرأة . وإستند في رأيه هذا إلى أنه في مملكة الحيوان - والإنسان من وجهة نظره حيوان اجتماعي (١) - والنبات توجد نزعة إلى أن يترك الكائن موجوداً على صورته (٢) . ذلك أن الأسرة هي الوسط الصحيح الذي تتحقق فيه الحياة الاجتماعية ووظيفتها إشباع الحاجات اليومية . هذه الأسرة مع الأسر المجاورة تشكل القرية ، كما أن القرية من جهة أخرى مستعمرة طبيعية للأسرة ، وهذه المستعمرة أوسع نطاقاً من الأسرة ، ويسمح تكوينها بتقسيم العمل . ومن هذه القرية والقرى المجاورة تتكون الدولة (أو المدينة) وهي أكل الوحدات الاجتماعية وتتوافر فيها فرصة الإكتفاء الذاتي . وعلى هذا فإن الدولة من خلق الطبيعة وإنتاجها ، ووظيفتها تحقيق سعادة الأفراد ، تلك السعادة التي لا تتحقق بدون الدولة .

ويركز أرسطو على الفرد باعتباره حيواناً سياسياً ومدنياً بطبعه . إذ أن الإنسان بطبيعته « حيوان سياسي » أي مدني ، ومعنى هذه العبارة التي شاعت عن أرسطو أنه لا يمكن فصل الإنسان عن الحياة الاجتماعية ، ولا يتيسر فهمه معزولاً عنها . وباعتباره أيضاً أكثر قابلية للحياة الاجتماعية من الحيوانات الأخرى ، لا سيما وأن الطبيعة قد إختصته بالنطق فتوافرت له بذلك فرصة التعبير عن الخير والشر . غير أن فكرة الشر لا تتحقق إلا في وسط جمعي . وعلى هذا فإنه لكي يكون الفرد فرداً ، لابد وأن يعيش في جماعة ، وإلا فإنه يتحول إلى إله . هذا الميل إلى الاجتماع مع الآخرين تدفع إليه الطبيعة ، كما أنه يحتاج إلى قوانين لتنظيم علاقات الأفراد ببعضهم البعض ، فالقانون هو قاعدة الاجتماع السياسي ، كما أن العدالة من الضرورات الاجتماعية والأحكام العادلة هي التي تشكل القوانين (٣) .

وينتهي إلى أن الفرد وإن كان الحقيقة الأولى في البناء الاجتماعي ، فإنه يذهب في المجتمع وتلاشي شخصيته في شخصية المجتمع . ذلك أن الدولة لحمة النسيج والأفراد سداته ، على اعتبار أن الدولة هي التي تحقق للفرد وجوده ، كما أن الإنسان الفرد في الكون ليس له وجود (١) .

والمدينة أو المجتمع بهذا الاعتبار تتقدم في منطق الأشياء على الأفراد ، تقدم الجسم كله على الأعضاء التي يتألف منها ، وأيضاً تقدم الكل على الأجزاء عامة . وكما يستحيل تصور اليد حية منفصلة عن الجسم ، فإنه يستحيل تصور الإنسان منفصلاً عن المجتمع أو المدينة .

وينتقل أرسطو إلى دراسة الأشياء في المجتمع ، فيقرر أن الدولة إذا كانت تتكون من قرى ، وإذا كانت القرية تتكون من عدة أسر ، فإن الأسر أو القرى لا تراكم عددياً لتكوين القرية أو المدينة ، ولكنها تتألف مع بعضها البعض مثل تألف أعضاء الجسم ، بحيث لا يمكن فصل تلك الأعضاء عن بعضها البعض - لتمامسكها على أساس عضوي لا ميكانيكي - من عدة أفراد في وحدة عضوية ترتبط أجزاؤها إرتباطاً وثيقاً ، وتتضمن فيما بينها تضامناً لا تنقسم عراه .

يضاف إلى ذلك قوله بأنه إذا كنا قد جعلنا من دراسة الإنسان وصلته بالمجتمع علماً مستقلاً هو علم السياسة ، فإنه من الضروري إنشاء علم لدراسة الأشياء لا قتل أهميته عن علم السياسة . هذا العلم الجديد أطلق عليه اسم (علم الثروات) . ذلك أن الأسرة من أجل إشباع حاجاتها الأساسية تحتاج إلى الثروة ، ويمكن أن تحصل على حاجتها من الثروة عن طريق طبيعي أو غير طبيعي . هذه الطرق قد تكون مثل الصيد ، تربية الحيوان ودجنه ، ثم الزراعة ، وقد تكون صناعة أو تجارة أو إقراضاً للمال وما إلى ذلك .

ويوجب أرسطو على الدولة أن تنظم حياة المواطنين بالقوة القانونية، وتشرف عليهم بها ، على أن تكون العدالة هي هدف تلك القوانين . ويعمد أرسطو إلى العدالة فيحللها تحليلاً عميقاً ، فيقول إن العدالة قد تعني مطابقة القانون الخلقى ، وعندئذ تكون مرادفة للفضيلة ، كما هي عند أفلاطون . ولكنها قد تعني التساوى . وهي بهذا المعنى نوعان : عدالة توزيعية تقصد إلى توزيع الأموال والمراتب بين المواطنين توزيعاً يناسب كفايتهم ، وعدالة تعويضية تهدف إلى تنظيم معاملاتهم وتمنع وقوع الغبن فيما بينهم ، وتحيل إلى القضاء إن وقع حيف أو إفتئات فيما بينهم . ولا ريب أن القوانين تتميز بالتجريد والعمومية . ولذلك فإنه عندما يستحيل تطبيقها في بعض الأحوال الطارئة ، فإنه من الضروري تعديلها لكي تحقق ما يطلق عليه أرسطو «الإنصاف» الذي هو معيار تطبيق القوانين ، بل وتبديلها أحياناً ، مع تشريع الجديد منها .

هذا ومن خلال دراساته العميقة لمثل هذه الأمور تعرض للدراسة ظواهر اقتصادية متعددة مثل : الإنتاج ، الاستبدال ، التوزيع ، الاستهلاك ومعايير تقويم الأشياء ، نظم النقد وأشكاله ووظيفته وما إلى ذلك مما يعتبر من صميم علم الاجتماع الإقتصادي ، حتى أنه يمكن القول دون ما يتجاوز إن أرسطو وليس الفزيوقراط أو آدم سميث هو صاحب الفضل في إنشاء علم الاقتصاد السياسي ، وهو أيضاً - أول من قرر خطورة هذا العلم والظواهر التي يتناولها بالدراسة .

٢ - نظرية أرسطو في الرق :

كان الرق في عصر أرسطو يمثل عنصراً أساسياً في الأسرة ، ومن ثم فقد تناول أرسطو موضوع الرق من خلال تناوله لموضوع الأسرة ؛ تلك التي كانت تتكون من الزوج والزوجة والأبناء والأرقاء برئاسة الزوج باعتباره أقوى جسماً وأرجح عقلاً ، على حين أن المرأة ليست كذلك . كما أن الطبيعة لم تهينها لمشاركة الرجل في الجنديّة وفي فن الإدارة والحكم ، كما قال

بذلك أفلاطون . وإنما وظيفة المرأة هي العناية بتربية الأبناء وبالنواحي المنزلية ، تحت إشراف وتوجيه وسيادة الرجل . ذلك أنه إذا كان أفلاطون قد قال بتربية واحدة للنساء والرجال لتأكيد المساواة الطبيعية بين الرجل والمرأة . فإن هذه المساواة عند أرسطو غير واقعية ، لأن المرأة في ذاتها أقل منه . وإذا كان أفلاطون يحاول القضاء على الأسرة ، فإن أرسطو بمجرد ما ويرى فيها مجتمعاً بسيطاً يتم فيه تعليم الفضائل المبدئية وإكسابها . وللمرأة في الأسرة حق إبداء الرأي وللرجل حق البيت والحكم بعد تقليب النظر ، بمعنى أن الأسرة مملكة صغيرة يستوى على عرشها الرجل .

وكان الرق نظاماً اجتماعياً له وظيفة اجتماعية هي تحصيل الأقوات الضرورية لقوام الأسرة والقيام بالصعب من الأعمال ، لأن الله خلقه كذلك جسماً بدون عقل ، بينما الأحرار خلقهم الله وزودهم بالجسم والعقل . وما دام الرق كذلك فهو أشبه بالحيوان ، وعلى ذلك فإنه لا ضير من شن الحروب للحصول على الرق (الحيوانات الأربعة) تماماً مثل صيد الحيوانات المتوحشة وقسم أرسطو المجتمع إلى أحرار (وهم اليونانيون) والأرقاء (وهم من كانوا من غير اليونانيين) أي من البربر ، هؤلاء البربر الذين لا يملكون أنفسهم ، ولا يتمتعون بأية حقوق مدنية باعتبارهم من الآلات الصماء التي تستخدم كما تستخدم الدواب . ولم يكف أرسطو بالأخذ بذلك ، كما كان الحال في المجتمع اليوناني ، وإنما بالغ في زيادة الفروق الفردية بين الأحرار والأرقاء حتى أنه اعتبر الأرقاء أدوات للأسرة أو آلاتها الحية *Instrument animés* أو أنهم المجتمع المسروق الذي يقوم على أكتاف المجتمع الحر ، مع أن حياة المجتمع الحر مزهونة بأداء المجتمع المسروق لوظيفته . ومما لا شك فيه أن وجهة نظر أرسطو في الرق تؤخذ عليه .

غير أننا إذا نظرنا إلى آرائه هذه من منظور اجتماعي نجد أنه كفيلسوف اجتماعي كان عليه أن يشاهد النظم الاجتماعية ويدرسها ويحللها ويكشف عن وظائفها الاجتماعية التي تقوم بها . وهذا ما فعله مع مبالغة في تبرير الرق وتقريره .

وكشف عن العوامل السياسية والأخلاقية وما عداها من ظواهر المجتمع التي تتفاعل وتتحد لخلق (ظاهرة الثورة) . كل هذا يؤكد أن أرسطو كان عالماً اجتماعياً وخبيراً في نفسية الشعوب وعقلية الجماعات وهو يدرس ظاهرة الثورات ، الأمر الذي أضفى على دراسته أهمية خاصة .

٤ - نظرية أرسطو في المدينة الفاضلة :

فضل أرسطو مثل أستاذه أفلاطون ، فضل المدينة باعتبارها من أرقى صور الحياة السياسية ، أما المركبات السياسية المترامية الأطراف مثل الامبراطورية الفارسية ، فقد كانت من وجهة نظره مركبات غير متجانسة يستحيل عليها تحقيق الغاية من الاجتماع الإنساني . بينما المدينة الفاضلة يستطيع فيها كل مواطن أن يجد الأمن والسعادة وفقاً للقوانين التي تنظم العلاقات الاجتماعية والمعاملات بين أفراد المجتمع .

شروط أرسطو لقيام المدينة الفاضلة :

يرى أرسطو أن الخيرات التي يستطيع الإنسان أن يستمتع بها على ثلاثة أنواع هي : خيرات خارجية عنه ، وخيرات الجسم ، وخيرات النفس . والإنسان السعيد من تهيأت له هذه الأنواع الثلاثة . ويلاحظ أن هذه الأنواع الثلاثة ليست متكافئة في قيمتها . فالتجربة تؤكد أن الفضيلة الكبرى إذا إمتزجت بشئ يسير من الخيرات الخارجية ، هيأت سعادة أعلى مما تهيئه وفرة الخيرات الخارجية ، مع جزء يسير من الفضيلة ... ويتساءل أرسطو : أليست الخيرات الخارجية إذا زادت عن حد معين قد تنقلب إلى أضرار ؟ على حين أن الفضيلة على العكس من ذلك لا إفراط فيها ، أي لا إسراف فيها . ذلك أن الخيرات الخارجية وخيرات الجسم ، في الحقيقة ، خادمة لخيرات النفس والعكس صحيح .

ويحدد أرسطو مجموعة من الشروط لقيام المدينة الفاضلة من أهمها :

١ - مساحة المدينة التي ينبغي أن تكون متناسبة مع حاجة المواطنين ،

وبحيث توفر لهم الحياة الميسورة ، دون أن يتقلب ذلك إلى الترف والبدخ .

ولا بد من تحصينها بحيث تغدو منيعة المدخل على العدو ، سهلة الخارج على سكانها . ومن الضروري أن يكون لها مرفأ على البحر لأهميته الدفاعية من الناحية الحربية ، ولتلقى المساعدات من الحلفاء ، ولأهميته الاقتصادية في التبادل التجاري وفي الإستيراد والتصدير . على أن يبقى الغرض هو تزويد المدينة بالمنافع ومبادلة الفائض لا مجرد كثر الثروات . ومن الضروري أن تقسم أراضى المدينة بين المواطنين ، بحيث ينال كل مواطن مساحة معينة في المدينة وأخرى في خارجها ، حتى يكون لدى كل مواطن الدافع للدفاع عن المدينة والزود عن حياضها . على حين أن ما يتصوره العامة من أنه كلما إتسعت مساحة المدينة كلما كانت أفضل ، فإن أرسطو يرى أن هذا الرأي فاسد ، مثل الرأى الذى يقول بأنه كلما ضاقت مساحة المدينة كان ذلك أفضل لسكانها .

٢ - تكوين المدينة المورفولوجى والذى ينبغى أن يكون من تربة خصبة
يسهل إستغلالها ، وأن تكون حولها موانع طبيعية لعرقلة حركة المغيرين ،
بالإضافة إلى ضرورة وجود مجموعة من القلاع والحصون ، وكذلك شبكة من المواصلات تربط بين أجزائها حتى تتقدم المدينة اجتماعياً وتقوى من الناحية الدفاعية ، ومن ثم يصعب غزوها . ذلك أن أرسطو وإن كان يعارض الملكية المشتركة ، فإنه يقرر وجوب جعل جزء من الأراضى ملكاً مشتركاً للدولة من أجل نفقات العبادة والتغذية المجانية للربط بين المواطنين والتوحيد بينهم ، أما الملكية الخاصة فلكل مواطن يونانى حصتان من الأراضى : الأولى في المدينة ، والثانية قريبة من الحدود ، مع مراعاة العدل في القسمة حتى يكون للمواطن مصلحة في الدفاع عن المدينة كلها ، كما سبق أن أوضحنا ذلك .

٣ - عدد سكان المدينة الأمثل الذى يراه أرسطو وهو مائة ألف نسمة ،
على إعتبار أنه طالما كانت غاية الحياة الاجتماعية هي الفضيلة لا الغنى ،
وجب أن يكون عدد سكان المدينة مناسباً لرخاء المدينة ولتقدمها الفكرى ،
وميسراً للحكم الصالح ، وملائماً لإنتشار النظام ، ومساعداً لتعارف المواطنين

وتدبير شؤونهم ، وتوزيع المناصب عليهم حسب الكفاية ، بحيث يوضع الشخص المناسب في المكان المناسب . و ثم فإن « النظام الأمثل ينتج عن توافق العدد والسعة ، ولن يتحقق خير الدولة إلا إذا كان عدد مواطنيها مناسباً لمساحتها ورقعتها (١) »

غير أن أرسطو يتخلى عن صفته الاجتماعية ويتحدث عن مجموعة من الإجراءات التعسفية التي يراها ضرورية لاستبقاء عدد المواطنين في المدينة في المستوى المناسب ، وهذه الإجراءات هي :

(١) الإجهاض .

(ب) إعدام الأطفال ناقصي التكوين والمشوهين وفاسدى الأخلاق ، أو التخلص منهم بإلقائهم إحياء في القفار والجبال طعاماً للسياح من الوحوش والطيور . Exposition .

(ج) تحريم الزواج على الشيوخ والعجزة وعلى كل من يبلغ الخمسين

من عمره .

وذلك على إعتبار أن الرجال المتقدمين في السن ، شأنهم شأن الأحداث لا ينبغيون إلا مخلوقات ناقصة جسماً وعقلاً ولا جدوى من علاج تلك الثمرات الفجة (٢) .

٤ - وللدولة مستووظائف أساسية ويقابلها ست طبقات من السكان . وهي توفير المواد الغذائية وتهيئها للزراع والمهن الصناعية ويزاولها الصناع والأسلحة لضبط السلطة في الداخل ودفع العدوان في الخارج ويتم ذلك بواسطة الجنود ، والثروات للحاجات الداخلية أو للحروب وتكون عند الطبقة الغنية . والعبادة ويقوم بها الكهان ، والإشراف على المرافق العامة والقضاء بين الناس وقض المنازعات ، ويقوم بذلك الحكام والقضاة .

ولذلك ينبغي أن يتألف النظام الطبقي في المدينة على النحو التالي :

Ibid, L. 4. Ch., 4, 5, 6.

Ibid, L. 4. Ch., 14, 10, 11.

(أ) القائمون بإنتاج المواد الغذائية من الزراعة ، والقائمون بتوفير السلع الاستهلاكية من الصناع والتجار . وهؤلاء ليس عندهم الوقت الكافي لممارسة الأمور السياسية والإدارية ، ومن ثم يحرمهم أرسطو من صفة المواطن ، ومن حق تملك الأرض أو أدوات الإنتاج - وذلك على خلاف أفلاطون - على اعتبار أنهم من العبيد والأرقاء المتوحشين .

(ب) رجال الإعلام والفن التشكيلي الذين يقدمون خدمات إعلامية ومستلزمات فنية لا غنى عنها في الحياة الاجتماعية .

(ج) جيش وطني يزود عن حياض الوطن ، ويتميز بالشجاعة التي هي ضرورية له . ولما كان الجند . هم أقوى المواطنين وأشجعهم فربما لا يرضون أن يكونوا مجردين من السلطة ، لذلك يلزم أن يصبح الجند أنفسهم في نضجهم وكهولتهم حكاماً وفي هرهم قضاة .

(د) طبقة الأثرياء الذين يمدون الدولة بالمال اللازم للميزانية التي تنفق منها على تسليح الجيش وتنفيذ المشروعات .

(هـ) طبقة رجال الدين :

وبالنسبة للحكومة في المدينة الفاضلة ، فقد ذهب إلى أن لها ستة أشكال ، ثلاثة منها صالحة والثلاثة الأخرى فاسدة :

(و) طريقتي الحكام ورجال القضاء - فالحكومة الصالحة هي :

(أ) الحكومة الملكية أو المونارشية Monarchique وهي التي يستقل بالحكم فيها ملك عادل رشيد .

(ب) والحكومة الأرستقراطية أو حكومة الأشراف Aristocratique وهي التي يتولى الحكم فيها جماعة من أمثال النوم وأفاضلهم .

(ج) والحكومة الجمهورية Republic وهي التي يشترك فيها جميع أفراد الشعب عن طريق ممثلهم المختارين إختياراً حراً .

٥- نظام التربية الضرورى للحصول على (المواطنين الأحرار)
وشروط تنميه ملكاتهم وترويضهم على الفضائل الخلقية والدينية . وقد
جاءت دراساته في هذا المجال مليئة بالنصائح والتوصيات التي لا تزال حتى
يوماً هذا من أهم مقومات التربية العلمية . كما كانت مليئة بكثير من
التطبيقات التربوية والنفسية التي تعالج قربة النشء قربة سليمة . والتي
لا تقل شأنًا عن النظريات التربوية والنفسية الحديثة .

والصدقة هي الكوبرى الذى يربط بين الحياة السياسية والحياة
الاجتماعية ومعنى الصدقة عند أرسطو يتميز بالإتساع ، فهى تفيد عنده
علاقة الإنسان بالآخر . أيًا كان نوع تلك العلاقة ، أى تعنى جميع الروابط
الاجتماعية ، وروابط الأسرة ، وروابط كلها الإنسانية . ورأه فيها مشهور ، ولما
عنده درجات ، وأولى هذه الدرجات وأدناها : صدقة اللذة ، كصدقة
الصغار ، وهى سريعة الحصول كما هى سريعة الزوال ، ثم صدقة المنفعة
وتبادل الفوائد ، كصدقة الشيوخ يدفعهم إليها ضعفهم وحاجتهم إلى
من سواهم ، ثم صدقة الفضيلة وهى أرفع الدرجات ، لأن الفضيلة
تحل الصدقة حياً متبادلاً قائماً على الاحترام والتشابه وهذا معنى
الصدقة الحقيقى ، وما عداه صدقة على سبيل الخاز .

إن الإنسان السعيد - كما يرى أرسطو - ليس بأقل حاجة إلى الصداقة من الإنسان التمس ، وصداقته أنبل من غيرها لخلوها من المنفعة ، فهي تعبر عن سجاياه المدنية ومزاياه الخلقية ، ومن أسدى إلى صديقه يدا إزداد فضله ، وإسداء الأيادي أفضل من تلقيها . فالصداقة هي أكل العلاقات الإنسانية . ولذلك يقول أرسطو « إذا تحاب الناس فلا حاجة بهم إلى العدالة ، وبالعكس من ذلك إذا قل حظهم من الصداقة فليس لهم نصيب من العدالة ، وليس شيء في العالم دون ريب أعدل من العدالة التي عليها الرفق وتوحي بها المحبة » وتكاد الفضيلة ترتدى رداء الصداقة عند أرسطو فيقول : إن فريقاً من الناس يذهبون إلى عدم التفريق بين الإنسان الفاضل والإنسان المحب « (١) .

نخلص من إستعراض شروط أرسطو في قيام المدينة الفاضلة ، إلى أنها شروط غير واقعية ، بالرغم من أنه إستمد دعائمها ووقائعها من دراسته لعديد من المدن التي كانت قائمة في عصره . ولما كانت دراساته قائمة على الملاحظات والمشاهدات فإنها بالرغم من ذلك تعتبر دراسة شيقة في بنية المجتمع وتخطيط المدن وتحديد سكان المجتمع وما إلى ذلك من الدراسات التي تعتبر من أهم مقومات الدراسة المورفولوجية والديموجرافية .

وبالإضافة إلى ذلك يرجع إلى أرسطو الفضل في إنشاء عدد كبير من العلوم ، لعل من أهمها علم المنطق الصوري ، الذي لا يزال يحمل اسمه في الوقت الحاضر ، وبحوث التاريخ المقارن التي عالجها في كتابه عن نظم المدن الإغريقية . وهو أول فيلسوف أدرك أهمية الحياة الاجتماعية وضرورتها للفرد إدراكاً واضحاً ، حتى لقد عرف الإنسان بأنه حيوان مدني بالطبع أو بطبعه ، أي حيوان اجتماعي .

(١) السهر وردى : عوارف المعارف : طبعة مصر ١٩٣٩ حيث جاء في صفحة

١٩٣ « وقيل لو تحاب الناس وتعاطوا أسباب المحبة ، لاستغنوا بها عن العدالة » وهذا القول ناتج عن التأثير الواضح بأقوال أرسطو السابقة الذكر .

ويلاحظ على دراسات أرسطو أنها قائمة على للوصف والشرح والتحليل والمقارنة ، وعلى محاولة إستخلاص العلل والأسباب ، بمعنى أنه كان يبحث فيما هو قائم وليس فيما ينبغي أن يكون ، إلا إذا كان ذلك تكملة لدراساته النظرية ، وتلك هي خصائص العالم الحق . ومن ثم فإن أرسطو ، قد تناول بالدراسة موضوع علم الاجتماع ومناهجه وأسس الدراسة فيه ، غير أنه لم يتناولها باعتبارها موضوعاً لعلم الاجتماع ، ومن هنا يمكن القول إقراراً للحق والتاريخ الاجتماعي أن أرسطو يرجع إليه الفضل في التبشير بعلم الاجتماع .

هكذا نشأت في اليونان تلك الآراء الاجتماعية التي بلغت أوجها عند الفيلسوفين الكبيرين أفلاطون وأرسطو . ولكنها كانت في الغالب آراء مشيدة على أصول فلسفية ، ومشتبكة معها ومرتبطة علمياً .

وبوفاة أرسطو بعد وفاة الاسكندر الأكبر بعام واحد إنحدرت الدراسات الاجتماعية في اليونان إنحداراً كبيراً ، لاسيما بعد تجزئة الإمبراطورية المقدونية إلى أشلاء ، وبعد نشوب الحروب الداخلية فيها ، فضلا عن إنتشار الفتن في المدن اليونانية . ولم يعد إهتمام المواطن اليوناني حول إصلاح المدينة ، وإنما حول صلاح حاله فحسب .

الفصل الثالث

التفكير الاجتماعي للفلاسفة المسيحيين

يردنا التفكير الاجتماعي المسيحي الذي كان آخذاً في النشأة والتكوين .
— عندما أخذت الإمبراطورية الرومانية في الذبول والإنهيار — إلى الفكر الاجتماعي الشرقي الذي كان يصور التنظيم الاجتماعي في المجتمعات الشرقية التاريخية ، على إعتبار أنه إمتداد علوي . أو هو من وحى عالم إلهي يتولى مباشرته عاهل مؤله (فرعون في مصر . وبراها في الهند ، وابن السماء في الصين) . ومن هنا جاء الفكر الاجتماعي المسيحي مناقضاً للفكر الاجتماعي اليوناني الذي أكد الاستقلال المطلق للإنسان . كما جاءت النظرية الاجتماعية المسيحية مصطبغة بنوع من القدورية التي تركز أساساً على فكرة التعارض بين العالم الإلهي والعالم الأرضي كما كانت ترى — أيضاً — أن الطبيعة البشرية هي أساس الخطيئة والرذيلة الكبرى ، ولذلك كانت أهدافها أخلاقية .

ومما هو جدير بالذكر أن الفكر الاجتماعي المسيحي ، أدخل إلى الواقع العملي مسألة تحرير الرق على مراحل ، على أساس أن الفكرة الحقة التي جاءت بها المسيحية هي المساواة بين الأفراد على إعتبار أنه ليس هناك أغنياء وفقراء ، سادة وعبيد ، أحرار وأرقاء ، بالإضافة إلى الأخذ ببعض الحوافز التي تخفف من مظالم النظام الطبقي والطائفي . وهذا على أساس أن الله عندما خلق الناس أرادهم متساوين . ولذلك فإن النظم الاجتماعية في المجتمعات المسيحية ، كانت تتأرجح في أول أمرها بين المقتضيات الأرستقراطية للنظام الإقطاعي ، والمقتضيات المسيحية التي حاولت أن تحول دون أن يحقق هذا النظام أهدافه البعيدة . وفي ظل تلك النظرية أصبح القانون إلهياً والأخلاق إلهية إنسانية ، بعد أن كانت مجتمعية وضعية . كما

أصبحت مبادئ التسامح والعدالة والمساواة والإخاء مطالب
متصورة لذاتها ، تحكم - أو من الضروري أن تحكم - المعاملات
الإنسانية والعلاقات الاجتماعية .

هذا وتتجسد الأفكار الاجتماعية المنظمة لدى ثلاثة من فلاسفة المسيحية
هم كليمان الإسكندري (الذي يمثل الفلسفة المسيحية في نشأتها الأولى)
والقديس أوغسطين (الذي يمثل الفلسفة المسيحية في القرون الوسطى)
وسان توماس في بداية عصر النهضة . . . كما سيتضح ذلك فيما بعد :

١ - كليمان الإسكندري :

من أول الفلاسفة المسيحيين الذين وصلت إلينا أخبارهم ، (كليمان
الإسكندري) وكان زعيماً لمدرسة الإسكندرية المسيحية . وهو من الذين
ناقشوا دعائم (الملكية الفردية) وأوضح أهمية المشاركات الوجدانية .
ومن فلاسفة المسيحية الذين عاصروا كليمان الإسكندري نجد القديس بولس
وغيره ممن نادوا بتحرير الأرقاء ، ونصحوا الفقراء بالصبر ، والعبيد
بالهدوء والسكينة . وإعتبروا التمييز بين الفقراء والأغنياء أشد ظلماً من
التمييز بين الأحرار والأرقاء . ومن هنا كانت دعوتهم إلى المساواة
الاجتماعية . ويبدو أن دعوتهم هذه لم تجد إستجابة كبيرة . ومن ثم
لجأت بعض الطوائف المسيحية إلى حياة العزلة لفترات طويلة في ظل
نظم أقرب إلى الشيوعية .

٢ - القديس أوغسطين :

إذا كانت أفكار المسيحيين الأوائل أمثال كليمان الإسكندري وزملائه
غير واضحة ، فإنها عند أوغسطين ومن جاء بعده أشد وضوحاً ، حيث
إستقى أصولها من الفلسفة اليونانية وأضنى عليها الروح المسيحية . هذا ومن
الموضوعات الاجتماعية التي كانت ذات أهمية خاصة لديه موضوع الأسس
التي تقوم عليها الحياة الاجتماعية . وكان من رأيه أن المجتمع ليس جمعاً من